UNDP
Empowered lives
Resilient nations

التقييم المتعدد الأبعاد لسبل المعيشة في المناطق المتأثرة بالنزاع في اليمن :

التقرير الموجز المتكامل

www.ye.undp.org

استند هذا التقرير على نتائج التقييم المتعدد الأبعاد لسبل المعيشة في المناطق المتضررة من النزاع في اليمن، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليمن نيابة عن SLEWG.
والكاتب الرئيسي للتقرير : ناريش سينغ. و تمت المراجعة من قبل روزماري ويلي الصانع.
التصميم و التنسيق المرئي: سيباستيان فيلار.
الصور : سيباستيان فيلار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليمن.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليمن
حقوق الطبع والنشر © عام 2013، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن. جميع الحقوق محفوظة.
www.undp.org.ye
اليمن، ديسمبر 2013

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

التقييم المتعدد الأبعاد لسبل المعيشة في المناطق المتأثرة بالنزاع في اليمن

التقرير الموجز المتكامل

المحتويـــات

١.المقدمة: ١

٢. الأهداف المحددة ٢

٣. المنهجية ٤

٣-١. الدراسة النظرية: استندت الدراسة النظرية على استعراض ٥

٣-٢ . التحليل التشاركي النوعي ٥

٣-٣ المسح الكمي للأسرة ٦

٤. النتائج ٧

٤-١ الخلفية و السياق ٨

٤-٢ النتائج المتكاملة للمسوحات النوعية والكمية: ١٢

٤-٢-١ سياق الهشاشة أو الضعف ١٢

٤-٢-٢ أصول سبل المعيشة ١٥

٤-٢-٢-١ رأس المال البشري ١٦

٤-٢-٢-٢ رأس المال المادي ١٧

٤-٢-٢-٣ رأس المال الاقتصادي و المالي ١٨

٤-٢-٢-٤ رأس المال الطبيعي ١٩

٤-٢-٢-٥ رأس المال الاجتماعي و السياسي ٢١

٤-٣ استراتيجيات التأقلم والتكيف ٢٥

٤-٤ الاستحقاقات ٢٦

٤-٥ القضايا المؤسسية والسياسة: ٢٦

٥. الخلاصة والتوصيات ٢٨

فهرس الجداول والأشكال البيانية

شكل ١: النسخة التشغيلية المبسطة من إطار سبل المعيشة المستدامة ٦

شكل ٢: توزيع الأيسر بحسب أسباب التأثر ١٤

جدول رقم (١): رؤوس أموال سبل المعيشة وبعض المؤشرات المستخدمة لقياسها ١٥

شكل ٣: توزيع الأسر بناء على ممتلكاتهم الإنتاجية ١٩

شكل (٤): يوضح العلاقة بين أجور العماله و وضع الملكيه ٢٤

إختصـــارات

CSO	الجهاز المركزي للاحصاء
FAO	منظمة الزراعه والغذاء
FGD	نقاش المجموعات البؤريه.
GCC	التعاون التعاون الخليجي
GoY	الحكومة اليمنية
HCT	فريق التنسيق للقضايا الانسانية
IDP	النازحين الداخليين
IFAD	منظمة ايفاد للزراعه والتنميه
ILO	منظمة العمل الدوليه
INGO	المنظمات الدوليه غير الحكوميه
IOM	منظمة الهجرة الدوليه
KII	المستهدفيين الأساسيين من الاستبيان
LNGO	المنظمات الغير حكوميه المحليه
MOPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
NDC	مؤتمر الحوار الوطني
NGO	منظمات غير حكوميه
OCHA	مكتب الامم المتحده لتنسيق الشئون الانسانيه
QL	بيانات كيفيه
QN	بيانات كميه
SLF	اطار سبل العيش المستدام
UN	الأمم المتحدة
UNCT	فريق الأمم المتحدة القطري
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNHCR	المفوضيه العليا للاجئين
USAID	الوكاله الامريكيه للتنميه
WFP	برنامج الغذاء العالمي
WHO	منظمة الصحه العالميه

كلمة تمهيدية

ترك الصراع العسكري عام ٢٠٠٤ في صعدة، والذي استمر حتى ٢٠١٠، آثاراً عكسية على سبل عيش الكثير من اليمنيين، فقد تشتت الموارد الضئيلة التي كانت مخصصة لجهود خفض الفقر وتحولت لدعم العملية العسكرية في صعدة ما أسفر عن تدهور المؤشرات الاجتماعية من بين أمور أخرى. وارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني من ٣٤,٢٪ عام ٢٠٠٦ طبقاً لمسح ميزانية المساكن (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦) إلى ٥٤٪ تقريباً وذلك طبقاً لتقييم اقتصادي اجتماعي مشترك في لعام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، تفاقم هذا الوضع بفعل عواقب ثورة الشباب السلمية عام ٢٠١١ عندما انتقلت العمليات العسكرية إلى العاصمة صنعاء وتمددت للمناطق الوسطى (تعز وإب) والمناطق الجنوبية في كل من عدن وأبين ولحج. وكنتيجة لعدم الاستقرار في مناطق عديدة من اليمن، ارتفع عدد النازحين ليصل إلى ما يزيد على النصف مليون أثناء الفترة ٢٠١١/ ٢٠١٢ ونتيجة لكل ذلك فقد تضررت الكثير من سبل المعيشة في المجتمعات إما بشكل كلي أو جزئي.

وكجزء من مبادرة مجلس التعاون الخليجي للسلام لعام ٢٠١٢، تمت صياغة الخطة الانتقالية للتنمية والاستقرار لمعالجة مسالة استعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية في مرحلة ما بعد الصراع وإعادة فرص كسب المعيشة للسكان المتضررين، من بين قضايا واقعية أخرى. ولهذه الغاية وفي وقت مبكر من هذا العام، تم توقيع اتفاق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن لتنفيذ تقييم متعدد الأبعاد لسبل المعيشة في المناطق المتضررة من الصراع. وتم القيام بهذا العمل المتفاني بتعاون وثيق مع الجهاز المركزي للإحصاء ومن خلاله تمت تغطية أربع محافظات هي أبين وعمران وحجة وتعز في هذه المرحلة. وأبرز التقييم قسطاً وافرا من المعلومات القيمة حول خصائص العناصر المعيقة وآليات التأقلم التي تطبقها المجتمعات المتضررة أثناء وبعد الأزمات. والأهم أن التقييم غطى كذلك جوانب التماسك الاجتماعي ودرء الصراع والتي ستسهم في بناء السلام في المحليات ذات الصلة في المستقبل. وجنباً إلى جنب مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني فإن نتائج هذا التقييم ستستخدم في صياغة أطر التخطيط الوطنية والبرامج والمشاريع بغية تعزيز مقاومة المجتمعات للتغلب على أثر الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع البشر.

ونيابة عن حكومة الجمهورية اليمنية، بودي أن أعبر عن امتناننا وتقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا الدعم الاستراتيجي ونحن نتطلع إلى العمل معاً في عام ٢٠١٤ لتوسيع هذا التقييم ليشمل محافظات إضافية.

د. محمد سعيد السعدي
وزير التخطيط والتعاون الدولي

استهـــــلال

إن الهدف من تقييم سبل العيش ذات الأبعاد المتعددة في مناطق الصراع هو توفير فهم شامل لفرص سبل العيش المتاحة والفجوات في المحافظات التي تعاني من الهشاشة في اليمن.

ولأول مرة، سيوفر التقييم منظور شامل لمنظومة سبل العيش للناس على مستوى الأسرة والمجتمع، حيث يتضمن تحديد مصادر الهشاشة وقاعدة الأصول والوظائف والأعمال، وتركيبة الأسرة واستراتيجيات التغلب والتكييف مع الأوضاع والمتغيرات التي تحدثها الصدمات والضغط الناتج عن الصراع والكوارث.

أني لعلى ثقة بان هذا التقييم سيساعدنا في الحصول على فهم أفضل لتأثير الصراع واثر التدخلات المختلفة التي نصممها وننفذها لمعالجة احتياجات المجتمعات والأسر اليمنية التي تعاني من الهشاشة.

وخلال هذا المرحلة الأولية، تم تقييم محافظات أبين وحجة وتعز وفي المرحلة الثانية والتي سيتم تنفيذها في الربع الأول من عام ٢٠١٤ سيتم تغطية خمس محافظات أخرى.

وتجدر الاشارة الى أن التقييم تم تنفيذه بالتعاون الوثيق بين وكالات الأمم المتحدة بقيادة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة اليمنية بقيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبمشاركة من وزارات الزراعة والري والثروة السمكية، والتعليم الفني والمهني، والشئون الاجتماعية والعمل.

كما ساهمت منظمات المجتمع المدني من خلال مجموعة عمل الانعاش المبكر في إطار مكون الفريق الإنساني القطري. اضافة الى قيام الجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ الأعمال الميدانية للمسح وتحليل البيانات ويسرنا تقديم نتائج التقييم التي خرجنا بها من هذا العمل.

إني على ثقة كبيرة من أن هذا التقييم سيكون مفيدا للحكومة اليمنية وشركائها، مما سيمكننا جميعاً من القيام بالتزاماتنا المتعلقة، بتوفير دعم يتسم بالكفاءة والتمكين للشعب اليمني، وبصفة خاصة الدعم الموجه للأسر والمجتمعات الأكثرعرضة للصراع.

إسماعيل ولد الشيخ

منسق الأمم المتحدة المقيم للشئون الإنسانية

١. المقدمـــــة

تلخص هذه الوثيقة نتائج التقييم المتعدد الأبعاد لسبل المعيشة في المناطق المتأثرة بالنزاع الذي ركز في هذه المرحلة على ٤ محافظات : أبين وعمران وحجة وتعز. وتمثل الهدف من هذه الدراسة في إجراء تقييم شامل في المحافظات المتضررة من النزاع والأكثر هشاشة في اليمن، على مستوى الأسرة والمجتمع للخروج بفهم حول الصلة بين النزاع وسبل المعيشة. ويعد هذا الفهم في غاية الأهمية بسبب المحدودية الشديدة للبيانات الحالية عن سبل المعيشة قبل عام ٢٠١١، فالبيانات المتوفرة لم تعكس التغييرات الضخمة في سبل معيشة السكان بسبب الأزمات الوطنية والمحلية فحسب، بل كانت أيضا مجزأة للغاية ومقتصرة على عدد قليل من القطاعات. ومن أجل اتخاذ القرارات وسياسات التنمية وتصميم البرامج السليمة المرتبطة بالاحتياجات الحالية فمن الضروري أن يتوفر أساس شامل ومحدّث، بحيث سيوفر مثل هذا الأساس قاعدة الأدلة لتصميم و وتحديد برامج بناء القدرات ، والتي ستشكل فيها سبل المعيشة والتعافي الاقتصادي المحلي للأسر المتضررة عنصرا أساسياً. وستتيح النتائج المصنفة تركيز البرمجة على النساء والشباب والفئات المهمشة عرقياً ضمن محيط معين على مستوى المحافظة.

تم تصميم التقييم لاستخدامه من قبل الحكومة اليمنية ووكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية سواء في البرمجة المشتركة أو الأحادية. وسيعمل التقييم أيضاً على تمكين الحكومة اليمنية، والوكالات الدولية، فضلاً عن غيرها من شركاء التنمية في البلاد لإنشاء خطوط أساس، ونظام رصد لتتبع اتجاهات سبل المعيشة، بما في ذلك تأثير التدخلات. تعتبر نتائج التقييم مهمة للحصول على أدلة يستند عليها تطوير إجراءات الأولوية للحكومة المتمثلة في دعم اليمنيين المتأثرين بالأزمات والذين يتوقون لجني ثمار السلام سريعاً من أجل الحفاظ على السلم في البلاد وتعزيز جهود تعافي الاقتصاد الوطني.

وقد انطلق التقييم استجابة لطلب من فريق الأمم المتحدة القطري – فريق عمل «سبل المعيشة المستدامة و خلق فرص العمل» لتعزيز الرؤية المشتركة للأمم المتحدة في دعم الخطة الانتقالية للحكومة اليمنية، بقيادة مشتركة من قبل وزارة التخطيط و التعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع وزارات الزراعة والري والثروة السمكية، والتعليم الفني والتدريب المهني والرعاية الاجتماعية والعمل وبرنامج الغذاء العالمي و منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشئون اللاجئين كأعضاء وكليات التقنية العليا المشتركة مع إعادة الاعمار المبكر و مجموعة العمل المترابطة لسبل معيشة الأمن الغذائي مع أعضاء من الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية. تم وضع منهجية وأدوات التقييم، بما في ذلك الاستبيان الأسري والدراسات النوعية من خلال آليتي التنسيق هذه من أجل ضمان تلبية النتائج لاحتياجات جميع الشركاء وأن هذا النموذج قابل للتكرار. وبالشراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ العمل الميداني و قيادة تحليل وعرض النتائج.

٢. الأهـداف المحددة

الحفاظ على الدفء في السوق

كانت الأهداف المحددة للتقيم البحثى هي توفير بيانات وتحليل مفصل بحسب النوع الاجتماعي، والعمر، وبيانات محلية تتركز على ما يلي:

- نظرة عامة على سبل المعيشة الوطنية ووضع العمل
- نظرة عامة على سبل المعيشة في المحافظة بشكل فردي ووضع العمل
- فهم تأثيرات تغير الوصول إلى سبل المعيشة على ديناميكيات النزاع وبالعكس
- التعرف على المناطق و الفئات الريفية والحضرية التي تعاني بشكل خاص من الفقر وانعدام أمن سبل المعيشة
- التحليل المعمق لنظم سبل المعيشة المختلفة للسكان في هذه المناطق وخاصة النساء اللاتي لا يملكن أرضاً و كذلك صغار المزارعين وعلى مستوى الأسرة والمجتمع، اضهفة الى فهم القيود والعوامل والإجراءات التي تساهم في فقر وهشاشة هذه المناطق والسكان
- آليات المواجهة في المناطق ذات الأولوية، وخاصة الاستراتيجيات المختلفة للتنويع في مصادر سبل المعيشة في هذه المناطق التي تواجه أزمات (بما في ذلك الهجرة)
- فهم العرض والطلب في سوق العمل المحلية
- فهم الفرص المتاحة في السوق الاقتصادية المحلية وتحديد الفرص والقدرات من أجل تنويع سبل المعيشة على المستوى المحلي، في المناطق الريفية والحضرية

بالإضافة لذلك، أدرجت القضايا التالية حول التماسك الاجتماعي / الوقاية من النزاع:

- المدى الذي بلغته المجتمعات في التعامل مع أحداث النزاع العنيف أو آثار محددة للنزاع العنيف خلال الأزمة وعلى وجه التحديد، يشمل هذا مناطق الإقامة واستخدام الموارد التي تعرضت لمختلف أحداث وآثار النزاعات العنيفة.
- الدرجة التي تتأثر بها المجتمعات والأسر سلباً بالتغيرات بسبب زيادة النزاعات العنيفة. ويتم تحديد هذا إلى حد كبير عن طريق علاقة الأفراد والأسر أو المجتمع بالموارد التي تأثرت بالنزاعات العنيفة، و بدرجة الاعتماد على تلك الموارد.
- إمكانية أو قدرة المجتمع، وخاصة النازحين والعائدين، على التكيف والتعافي من تأثيرات النزاع.

٣. المنهجيـــــة

باني يقوم بقياس القواعد المعدنية

تم إجراء التقييم في ٣ خطوات مميزة ولكنها مترابطة:

٣. ١ الدراسة النظرية: استندت الدراسة النظرية على استعراض:

- الأدبيات المتوفرة عن سبل المعيشة والنزاع في اليمن
- التقارير والمسوحات التي أعدتها المنظمات الدولية والوطنية في مختلف المحافظات.
- المقابلات مع الوكالات الحكومية ذات الصلة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الدولية الأخرى.

٣. ٢. التحليل التشاركي النوعي:

تركزت أسئلة البحث حول شكل وتأثير النزاع ونقاط الضعف، وأنشطة سبل المعيشة، والأصول، والقدرات والاستحقاقات، واستراتيجيات المواجهة، وهياكل ومؤسسات وأفكار التحول لتحقيق التعافي المبكر، وبرامج القدرة وسياسة التغيير. وقد أدرجت هذه الأسئلة في أدوات البحث الميداني والتي اشتملت على ما يلي:

١. المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين: مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين على مستوى المحافظة والمستوى المحلي وشملت ممثلي الحكومة وقادة المجتمع وقادة المجموعات النشطة أو مجموعات المجتمع المدني الموجودة (الشباب والنساء والمجموعات المهمشة).

٢. مناقشات مجموعة التركيز: وتتضمن بعض الأدوات التشاركية والبصرية بناء على أدلة شبه منظمة وأجريت مناقشات مجموعة التركيز مع عدة مجموعات في كل منطقة، و صُنفت بحسب النوع الاجتماعي والعمر (خاصة الشباب و البالغين) والمشاركة في أنشطة سبل المعيشة.

٣. دراسات الحالة: مسترشدة بمناقشات مجموعة التركيز و المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، أجريت دراسات حالة مع عدد قليل من أفراد المجتمع تم تحديدهم لخصائصهم الخاصة: ذكور/ إناث، والكبار/ الشباب، حالة هشاشة أو ضعف خاص، ومجموعات سبل معيشة خاصة.

٤. الملاحظة أو المشاهدة المنظمة: مسترشدة بالمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين والقضايا التي أثيرت خلال مناقشات مجموعة التركيز، والأوضاع (خلال، على سبيل المثال، الزيارات إلى الأسواق، والزيارات إلى مؤسسات الخدمات العامة، والمناطق التي دمرت خلال النزاع، الخ).

تخطيط موارد المجتمع

٥. اجتماعات التحقق من صحة النتائج (الطاولات المستديرة في المحافظات للتحقق من صحة نتائج الدراسة من المناطق، واكتساب فهم أوسع للمؤسسات.)

٦. التحقق من صحة النتائج التي توصل إليها التقييم النوعي عن طريق تدقيق نتائج المسح الكمي للأسرة.

٣-٣ المسح الكمي للأسرة:

تم استخدام التعداد الوطني لعام ٢٠٠٤ من أجل أخذ العينات، كونه الإطار الأحدث للبيانات المتاحة عن السكان الذي شملهم المسح مع الهياكل الإدارية ومناطق الإحصاء. تم استخدام ما مجموعه ١٧٦٤ أسرة من ٩٨ منطقة عد. وتم تصميم عملية أخذ العينات لتعكس الخصائص على مستوى المحافظة، واستخدم الاستبيان شبه المنظم[١]لتوجيه المقابلات التي احتوت على أسئلة تغطي المواضيع التالية:

القسم ١: خصائص المسكن

القسم ٢: الخصائص الأسرية و الديموغرافية، بما في ذلك التعليم، والعمالة، والمهارات

القسم ٣: استراتيجيات سبل المعيشة بما في ذلك المصادر الرئيسية للدخل و الغذاء

القسم ٤: آثار النزاعات و استراتيجيات المواجهة

القسم ٥: الأصول الأسرية

القسم ٦: تيسر وصول الأسرة إلى التحويلات والقروض أو الديون.

استخدمنا الإطار التحليلي لسبل المعيشة في النزاع المبين في شكل ١. و يركز هذا النهج التحليلي على نقاط القوة والأصول التي يمكن أن تحدث عملية إعادة البناء والتعافي.

شكل1: النسخة التشغيلية المبسطة من اطار سبل المعيشة المستدامةSLF(تم تعديلها من اشلي وكارني : 1999)

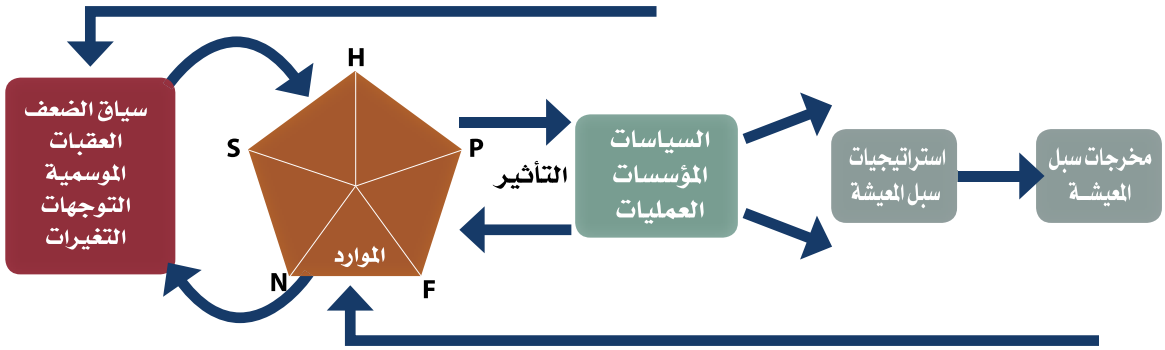

(١) الاستبيان متوفر كمرفق للتقرير الكامل لتحليل المسح الكمي.

٤. النتـــائـــج

تقطيع انابيب المياه

يقدم هذا القسم أولاً خلفية موجزة وملخص عن السياق، ويكتسب استعراض السياق أهمية نظراً لتزويده القارئ بفكرة جيدة عما سبق توثيقه كما يوفر أيضاً دليلاً يُسترشد به في تصميم وتنفيذ التقييم كأساس لتفسير والتحقق من النتائج التي تم التوصل إليها. فيما يلي الجزء الرئيسي من النتائج التي تم التوصل إليها مع سرد للنتائج المتكاملة للمسوحات الميدانية النوعية والكمية.

٤ –١ الخلفية و السياق:

بلغ إجمالي عدد السكان المقيمين في اليمن ٢٣,٨٣ مليون نسمة في عام ٢٠١١. والرقم المقدر لعام ٢٠١٣ هو٢٥,٢٣ مليون، ٤٩,١ ٪ منهم نساء، ويطغى على سكان اليمن الطابع الشاب مع ما يقدر بـ ٤٢ ٪ من السكان تحت سن ١٥ و ٢٣ ٪ بين ١٥ و ٢٤ سنة، و ٦٧–٧٠ ٪ تحت سن ٢٥. ويتوزع السكان على المناطق الريفية بواقع ٧١,١ ٪ من إجمالي السكان و ٧٠,٥ ٪ من إجمالي الأسر في ٢٠١١ [٢]. تشكل المحافظات الأربع المختارة نحو ٢٥٪ من مجموع السكان في اليمن، وتضم تركيبتها السكانية ما يقرب من ٥٠٪ من النساء ويعيش حوالي ٨٠ ٪ من سكانها في المناطق الريفية. وفي حين طال تأثير الفقر ما يقرب من ثلث سكان اليمن في عام ٢٠٠٦، فإن هذا المعدل ارتفع إلى أكثر من نصف السكان (٥٤,٤ ٪) في عام ٢٠١١. وتنبغي الإشارة إلى أن الفقر ازداد في المناطق الريفية إلى ٥٩٪ في ٢٠١١ من مستوى ٤٧,٦ ٪ ما قبل الأزمة[٣]. ومن المحافظات المختارة تعتبر عمران الأعلى في معدلات الفقر (٦٣,٩ ٪ بناء على أرقام ٢٠٠٦)، تليها حجة (٤٧,٥ ٪)، وأبين (٤٥,٦ ٪) وتعز (٣٧,٨ ٪)، ويقطن معظم الفقراء في المناطق الريفية، إذ تتراوح نسبتهم بين ٧٠,٥٪ في عمران و٤١,٥ ٪ في تعز. ويمكن أن تصل معدلات الفقر إلى ٩٠ ٪ في بعض مناطق هذه المحافظات.

تقدم الدراسة النظرية تفاصيل متكاملة عن السياق بحسب المصادر الثانوية المتاحة عن وضع سبل المعيشة و النزاع في اليمن ككل وفي المحافظات المختارة بشكل خاص. وبعد تحليل موجز لهيكل الاقتصاد اليمني، والأدبيات المتوفرة حول تأثير الأزمة على العمالة الماهرة وغير الماهرة تتم مناقشة التأثير المتفاوت على النساء. ومن الجدير بالإشارة، على سبيل المثال، إلى أنه في عام ٢٠١١ حصل ٩١,٤ ٪ من اليمنيين على معيشتهم من العمل في القطاع غير الرسمي ومع ذلك، ليس بالضرورة أن يرتبط الفقر و العمل غير الرسمي في اليمن، كما في أماكن أخرى، إذ أن حوالي ثلثي الفئة الأغنى من اليمنيين يعملون في القطاع غير الرسمي. كذلك أدت أزمة عام ٢٠١١ إلى ارتفاع معدلات البطالة، ويعزى ذلك إلى خسارة عدد متزايد من العاملين في القطاع الخاص لوظائفهم. كما تأثر موظفو القطاع العام بشكل غير مباشر، مع أن معظمهم احتفظوا بوظائفهم، وذلك بسبب انخفاض القوة الشرائية نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، وتأخر دفع الرواتب و النزوح المادي للموظفين من المناطق المتضررة من النزاع.

---

(٢) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، الجمهورية اليمنية « الكتاب السنوي للإحصاء ٢٠١١»

(٣)البنك الدولي ، الأمم المتحدة ، البنك الإسلامي للتنمية ، بالتعاون مع الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ، « التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك « ، أغسطس ٢٠١٢.

يسرد التقرير تحليلاً للطريقة التي حصل من خلالها اليمنيون على مصادر أو سبل المعيشة في الزراعة، (القات والبن و الفواكه وغيرها) إنتاج العسل وتربية الماشية، وصيد الأسماك، متبوعاً بمناقشة خدمات البناء والبنية التحتية والكهرباء والمياه والخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك الطريقة التي أثر بها النزاع عليها والطريقة التي أدى بها العجز في هذه الخدمات إلى حدوث النزاع. بعدئذ ترد مراجعة لما كُتب حول الأمن الغذائي ويعقبه تعريف لاستراتيجيات المواجهة التي تم توثيقها.

لقد تضررت الأصول العامة والخاصة بشدة خلال الأزمة، لا سيما في المدن التي شهدت اضطرابات مدنية ناجمة أساساً عن القذائف المدفعية التي أطلقت من الأسلحة الثقيلة والخفيفة، والتي أدت في معظم الحالات إلى تدمير جزئي للجدران الخارجية والنوافذ. ويعد قطاع البناء والتشييد واحداً من أكبر القطاعات التي توفر فرص العمل في اليمن، ولا سيما بالنسبة للفقراء في المناطق الحضرية والمهاجرين الريفيين، ومعظم العاملين فيه من الشباب، لأن العديد من العمال شبه المهرة وغير المهرة تتراوح أعمارهم بين ١٥ – ٢٤ سنة. و عانى القطاع من خسائر فادحة خلال الأزمة، بفعل تعليق معظم أعمال البناء التي يمولها المستثمرين الأجانب والحكومة فيما نضبت الاستثمارات الخاصة فجأة، وفقد الآلاف من العمال غير الرسميين وظائفهم. وتوقفت مبيعات العقارات فعلياً خلال الأزمة. يضاف الى ذلك الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي بسبب التخريب المستمر لخطوط نقل الطاقة الكهربائية من مأرب.

أما قطاع التعليم فقد تعطلت خدماته على نحو خطير نتيجة للصراعات المسلحة واحتلال المدارس بصفة أساسية من قبل النازحين، كما تضرر أيضاً جزء من البنية التحتية التعليمية خلال النزاع عام ٢٠١١. وأدت الأزمة كذلك إلى ارتفاع معدلات الغياب بين الطلاب والمعلمين والموظفين الإداريين.

مدرسة ريفية بنين

أظهرت دراسة [٤]. لبرنامج الغذاء العالمي ٢٠١١ أن عدد الأسر التي عانت بشدة من انعدام الأمن الغذائي تضاعف تقريباً بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، حيث ارتفعت النسبة من ١٢ ٪ إلى ٢٢ ٪ من السكان بحلول ديسمبر٢٠١١، وهذا يعني أن ٢,٧ مليون يمني إضافي باتوا يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي. وقد انخفض مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى ١٧,٩ ٪ في عام ٢٠١٣ على الصعيد الوطني. ولا يتوفر لدى ٦٠٪ من الأسر ما يكفي من الغذاء في عام ٢٠١٣ ، ما يدفعهم إلى الاستمرار في استخدام استراتيجيات مواجهة مدمرة متعلقة بالاستهلاك من قبيل تناول أطعمة أقل قيمة غذائية، ووجبات أصغر، و خفض عدد الوجبات في اليوم [٥].. أظهرت مسوحات برنامج الغذاء العالمي للعامين ٢٠١١ و ٢٠١٣ أن الفئة التي تعاني أكثر من غيرها من انعدام الأمن الغذائي هي الأسر الأصغر حجماً، و الأسر التي تعيلها النساء، والأسر غير المتعلمة والأسر المعتمدة على العمال الزراعيين بالأجر والأسر الأشد فقراً والمثقلة بالديون.

وقد ساهم عدم وجود أصول لسبل المعيشة مثل العمل والتعليم و المياه والأراضي إلى حد كبير في إذكاء النزاع. فعلى سبيل المثال يقدر أن النزاع على الأراضي والمياه معاً يشكلان حوالي ٧٥ إلى ٨٠ ٪ من إجمالي النزاعات في اليمن. وقد أدى انخفاض مستوى التعليم إلى تدني مهارات التفكير المهمة ما يفضي إلى تقبل الأيديولوجيات الخطرة بسهولة، كما تستمر القوانين والممارسات التقليدية في تقييد قدرة النساء على تأمين المعيشة.

جلب الماء من الأبار العامة

(٤) برنامج الغذاء العالمي ٢٠١١ . تقرير الأمن الغذائي
(٥) برنامج الغذاء العالمي ٢٠١١ تقرير الأمن الغذائي

وتتجلى الطرق المعقدة التي تتفاعل من خلالها مظاهر الافتقار إلى أصول سبل المعيشة مع النزاع في نقص المياه. ففي الآونة الأخيرة، ازداد عدد النزاعات المحلية والوطنية حول المياه. وعلى سبيل المثال، أشار تقرير صادر عن صحيفة يمن تايمز أن مواجهات اندلعت في منطقة المشنة بمحافظة إب حول الوصول إلى منابع المياه الطبيعية مما أسفر عن مقتل رجلين من العائلات المحلية. واستجابة لذلك صرح وزير البيئة بنفسه أن البلد بأسرها – وليست إب فقط – تعيش على وقع أزمة للمياه. وهذا، في تقديره، قد تسبب في اشتداد النزاعات، لأن السكان المحليين يتنافسون لضمان ألا يحال دون وصولهم إلى الموارد المتناقصة [٦].

ومع ذلك، فإن العلاقة بين ندرة المياه والنزاع لا تنحصر في هذه المنافسة القاتلة على الآبار المحلية. فهي أيضاً تساعد تنظيم القاعدة على كسب الشرعية. فمثلاً تعتبر المياه بمثابة العملة الصعبة، في مناطق المرتفعات الجنوبية التي تسيطر عليها الآن الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، والسيطرة على الموارد تعد أولوية قصوى لأهالي القرى للتعاطي مع العنف القبلي والطائفي المحلي حول السيطرة على الآبار ومصادر المياه، وخاصة في المرتفعات. ويقول الوزير: «عندما يحكم تنظيم القاعدة قبضته على هذه المناطق، فإنه يأتي بالضرورة بما يشبه السلطة حيث لا توجد سلطة مركزية قادرة على إيجاد موطئ قدم لها. فيرحب القرويون في كثير من الأحيان بهذه السلطة الجديدة، فهي تسيطر على إمدادات المياه وتدير النزاعات، كبديل إيجابي للفوضى وعدم اليقين الكامل. وبهذه الطريقة ، تصبح المياه وسيلة لتنظيم القاعدة للحصول على الدعم وبسط نفوذها في أوساط السكان والقبائل التي تقطن في المرتفعات» [٧].

ولا تقل الأرض إثارة للجدل وأهمية عن المياه. لا يتوفر حالياً أي تسجيل فعال للأراضي يقدم خدمة وطنية ذات صلاحية كاملة، ولا يوجد نظام تسجيل ‹ فني› رسمي أو هيئة للأراضي الوطنية تنفذ المسوحات المساحية للأراضي الزراعية، كما أن الأراضي المشاع، أراضي الرعي في الغالب، تعدّ وإلى حد بعيد الشكل الأكثر شيوعاً لحيازة الأراضي، وتكتسب أهمية كبرى في توفير سبل المعيشة في الريف، وعلى الرغم من كونها أقل الأراضي إنتاجاً وقيمة بحسب الوحدة. يدرك اليمنيون حقوقهم التقليدية جيداً جداً، غير أنهم أقل إدراكاً بكثير بحقوقهم الدستورية والقانونية[٨].

في المناطق الريفية، يتصادم القرويون ورجال القبائل في كثير من الأحيان على الأرض، وعادة حول ملكية متنازع عليها تابعة للميراث، مثل تنازع ملكية الأرض ضمن الأسر، أو التنازع على أكثر من قطعة من الأراضي الهامشية في المنطقة الحدودية القبلية. ونظراً للتخلي عن الكثير من المدرجات المروية بمياه الأمطار على المنحدرات العليا من الجبال، فإن ذلك يحدث ضغطاً هائلاً على المناطق الأكثر إنتاجية في السهول السفلى. أما الأراضي الهامشية فلديها الحد الأدنى من القيمة في الخارج وتوفر سطحاً لجمع مياه الأمطار،

---

(٦) يمن تايمز ، ١٧ ابريل ٢٠١٣.
(٧) جاي أليس ، OilPrice.com، ٣ مايو ٢٠١٢
(٨) اتش تومسون ، « حقوق المناجم والأراضي في اليمن « المركز الإنساني الدولي لإزالة الالغام في جنيف ٢٠١٠.

ولكن القدرة على حفر بئر ارتوازي ومن ثم ري الأراضي (أساساً لإنتاج القات) قد رفع قيمتها المحتملة.

تنشب نزاعات الأراضي في المناطق الريفية أيضاً فيما يتعلق بالحق في العمل. على سبيل المثال: تعمل شركة نفط على أرض لا تمتلك أي قيمة زراعية، ولكن إذا استطاع رجال القبائل تأكيد ملكيتهم للأرض، وإن كانت هامشية، فسيكون لديهم الحق في توفير السلع والخدمات للشركة العاملة فيها. لأن شركات النفط تدفع جيداً مقابل السلع والخدمات التي تحتاجها، وكثيرا ما يتقاتل من رجال القبائل بشراسة على حق العمل على أساس الملكية [٩] .

يتوفر كذلك استعراض وملخص للنتائج التي توصلت إليها التقييمات الأخيرة حول سبل المعيشة والقضايا المتعلقة بالنزاع الذي قامت بها منظمات أخرى مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية شؤون اللاجئين، ومعظمها تم في عام ٢٠١٢. وفيما يلي نتائج التقييمات الميدانية التي تم إجرائها

٤ –٢ النتائج المتكاملة للمسوحات النوعية والكمية:

إن فائدة وحدود كل هذه المنهجيات وقيمة دمج الأساليب النوعية بالكمية للتقييم مبينة تفصيلاً في الأدبيات وخصوصا تلك الصادرة عن البنك الدولي (انظر على سبيل المثال راو و ولكوك).[١٠]استخدمنا أساساً النهج المتوازي مع بعض التكرار بحيث يتمكن الباحثون من مناقشة أسئلة البحث مسبقاً، وتحليل البيانات بأنفسهم بالمقارنة مع هذه الأسئلة ثم إجراء التدقيق المشترك للنتائج التي توصلوا إليها أثناء تحليل البيانات. لم تكن هناك تباينات أواختلافات كبيرة في البيانات الناتجة فيما عدا في حالة الصيد في أبين، ويعزى هذا ربما إلى بعض الانحراف في جمع البيانات الكمية وسيتطلب إجراء مزيد من التحقيقات، وقد حال ضيق الوقت دون إجراء جولة ثانية من العمل الميداني في هذه المرحلة. وفي حين أتاحت البيانات الكمية قياس الروابط بين مختلف مجموعات المتغيرات ذات الصلة، قدم التقييم النوعي فهماً أكثر عمقاً للعمليات الحادثة على المستوى المحلي والتي من خلالها تؤثر النزاعات والعقبات والضغوط على سبل معيشة المجتمعات وكيف أن الحرمان من سبل المعيشة يؤدي إلى النزاع. يستخدم التقرير الكمي نتائج التقييم النوعي لفهم وشرح العلاقات المتبادلة، وبالتالي يوضح وإلى حد كبير النتائج المتكاملة.

٤–٢– ١ سياق الهشاشة أو الضعف:

يتحدد ضعف أو هشاشة الأسرة أو المجتمع من شدة ومدة العوامل المنتجة للعقبات والضغوط، ومدى التعرض، وقدرتهم على التأقلم والتعافي. ويطلق على أولئك الذين يكونون قادرين على التأقلم والتعافي وبالتالي تعويد أنفسهم ليكونوا أفضل قدرة على التأقلم والتعافي من الصدمات المستقبلية «مرنون». يمكن

(٩) نفس المصدر
(١٠) راو ، في . ولكوك إم sitesources.worldbank.org

أن تتعرض الأسر والمجتمعات المحلية للخطر نتيجة لاستنفاد قاعدة أصولهم البشرية والاجتماعية والطبيعية والمادية والاقتصادية، مما يضعهم في مواجهة نقاط ضعف متعددة، كما يساهم الحرمان من القدرات مثل القدرة والدافع إلى الابتكار والتكيف وفقدان الاستحقاقات مثل السلع والخدمات العامة كذلك في تعزيز الهشاشة.

ركز المسح الأسري على آثار النزاعات، التي يتولى التقييم النوعي استكمالها، وتقديم رؤى لبعض القضايا التي أثارتها، و سعى أيضا لاستكشاف الكوارث الطبيعية والموسمية فضلا عن العقبات و الضغوط.

أكدت نتائج المسح أن معظم الأسر أفادوا بأنهم تأثروا بالنزاعات بشكل أو بآخر، وحتى الأسر في الربع الأغنى من السكان لم تكن في مأمن بشكل مطلق من آثار العقبات و الضغوط. وقد طُلب من كل أولئك الذين قالوا أن سبل معيشتهم قد تأثرت بالنزاعات تحديد تاريخ بداية النزاع/ فأشار ٦٧ ٪ إلى الصراع السياسي لعام ٢٠١١ في حين أشار ٢٨,٨ ٪ لعام ٢٠١٠. وشملت النزاعات المسلحة الرئيسية في ٢٠١١ بالإضافة إلى انتفاضة الربيع العربي التي اندلعت شرارتها في تعز كل من الحرب ضد تنظيم القاعدة وأنصار الشريعة في المحافظات الجنوبية والنزاعات بين الحوثيين في المحافظات الشمالية مع الحكومة ومع حزب التجمع اليمني للإصلاح في محافظة عمران وكذا مع القبائل في مستبا والمناطق المجاورة، والصراع القبلي. وذُكر النزاع القبلي في معظم المناطق ولكن تأثيره كان في الحد الأدنى ومؤقتاً.

تُعزى الصدمات والضغوط أساساً إلى انعدام الأمن وحواجز الطرق والتقطع، وارتفاع أسعار الموارد الإنتاجية، وإغلاق الأسواق، وفقدان أو عدم إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية، وفقدان الماشية (النزوح/ إطلاق النار/ النهب/ الألغام الأرضية). ويوضح الاقتباس التالي المأساة:

«بعنا ثلاثين رأس من الأغنام بعشرة آلاف ريال يمني لدفع ثمن الإخلاء والهروب إلى عدن» (أحد المشاركين في مناقشات مجموعة التركيز، مديرية لودر بمحافظة أبين).

«لقد خسرنا كل الأغنام لدينا، كلها نفقت بسبب الألغام الأرضية. لا يزال لدينا مشكلة، رعي الحيوانات كان مسؤولية النساء، ولكن عندما نصبت معسكرات الجيش هنا بات الجنود في كل مكان، لم يعد ممكناً للنساء أن تخرج للرعي، ناهيك عن الألغام الأرضية في مناطق الرعي كونها المشكلة الرئيسية المتبقية» (أحد المشاركين في مناقشات مجموعة التركيز، مديرية خنفر، محافظة أبين).

ويقدم التقييم النوعي مزيداً من الرؤى حول هذه الآثار. فعلى سبيل المثال، في مستبا (محافظة حجة)، عبّر المشاركون من الذكور والإناث في مناقشات مجموعة التركيز عن سخطهم إزاء إغلاق سوق عاهم، الذي كان فيما سبق سوقهم الأسبوعي، وإغلاقه أدى إلى فقدان سبل المعيشة لكثير من السكان في مستبا والمناطق المحيطة بها. ولا يزال الحوثيون يحكمون السيطرة على السوق و يستخدمونه كثكنة عسكرية.

شكل ٢: توزيع الأيسر بحسب أسباب التأثر

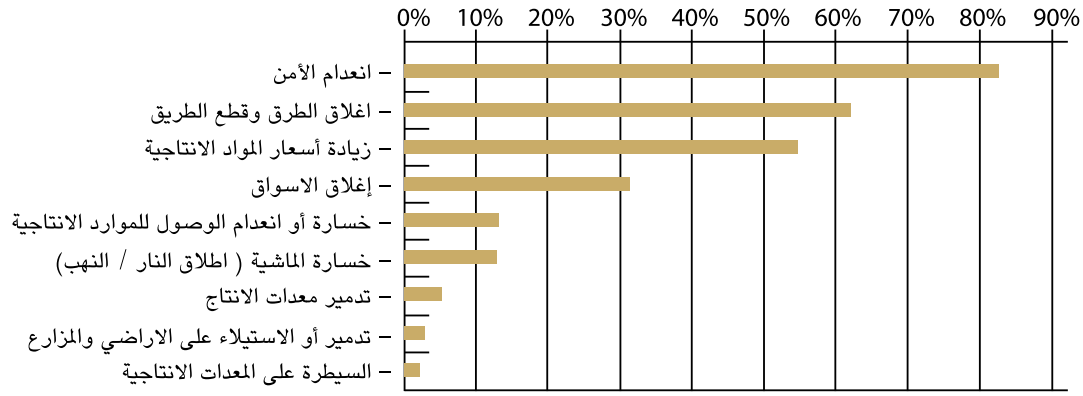

تعاني معظم المجتمعات الريفية وخاصة تلك الموجودة في المناطق شديدة الحرارة مثل عبس و خنفر ومستبا ومناطق زراعة القات مثل شرعب من الزيادة في أسعار المياه بعد النزاع الناجمة عن الزيادات الكبيرة في أسعار الوقود، والقيود المفروضة على الوصول إلى بعض المصادر، وزيادة استخدام الماء لزراعة القات.

وقد تم إيراد مصادر أخرى للصدمات والضغوط غير النزاع مثل القيود المفروضة على الهجرة وعبور الحدود للمملكة العربية السعودية باعتبارها أحد أهم العوامل المؤثرة في سياق سبل المعيشة في عبس ومستبا في محافظة حجة التي تقع في المنطقة الحدودية مع المملكة العربية السعودية. وقد أثر هذا الوضع على فرص العمل في المملكة العربية السعودية، وأنشطة التجارة والأعمال في عبس، وحركة البضائع و

التجارة عبر الحدود. وزادت حركة العائدين أيضاً من العاطلين عن العمل في عبس ومستبا ما فاقم التوترات داخل الأسر، وفاقم النزاع على ملكية الأرض. وكان للفيضانات والجفاف وتفشي الأمراض الحيوانية، وانخفاض أسعار بعض المحاصيل مثل الطماطم والمانجو والموز تأثيره على المناطق الزراعية الريفية، وانتقل التأثير إلى المناطق الحضرية المشاركة في تسويق وبيع المنتجات الزراعية، وكان للنساء في هذه المناطق العاملة في الزراعة وتربية الماشية وتربية النحل نصيب الأسد من الضرر.

لطالما تفاقم سوء سياق الهشاشة للمجتمعات المتأثرة بالنزاع بفعل الكوارث الطبيعية التي لا يمكن التنبؤ بها مثل الأمطار الغزيرة أو السيول. ويتجلى هذا بوضوح في حالة المنازل ذات الجدران المتشققة أو السقوف والأرضيات التي لم يعد ممكناً اعتبارها ملاذاً آمناً. ثمة تباين هائل هنا بين مجموعات الثروة إذ أن ٥٥,٢٪ من الأفضل حالاً يعيشون في مباني منيعة مقارنة بـ ٢,٦٪ فقط من الأفقر.

توقفت أنشطة الصيد في الجزء الغربي من منطقة عبس (محافظة حجة) خلال فصل الشتاء بسبب الرياح القوية، وازدادت هشاشة الأفراد الذين يعدّ الصيد مصدر دخلهم الأساسي (أصحاب القوارب والعمال بأجر في الصيد). وبالرغم من تأثر أصحاب القوارب إلا أن العمال بالأجر اليومي العاملين في صيد الأسماك هم الأكثر تضرراً، لأنهم لا يملكون لا مدخرات ولا أصول لتحويلها إلى نقد، لدفع ثمن الغذاء.

وفاقمت التفاعلات بين الصدمات والضغوط المتعلقة بالنزاع و الغير متعلقة بالنزاع من شدة الضعف والهشاشة.

٤-٢-٢ أصول سبل المعيشة:

كما ذكر سابقا تعتمد معيشة الناس على الأصول، والأنشطة مثل الأعمال التجارية والعمل، والقدرات والحقوق. يورد هذا القسم تقريراً عن وضع الأصول، حيث يتم قياس الأصول بحسب مكونات رؤوس الأموال الـ٥ و الملخصة

جدول رقم (١): رؤوس أموال سبل المعيشة وبعض المؤشرات المستخدمة لقياسها

رؤوس الأموال	المؤشرات ذات الصلة
الإنسانية	خصائص الأسر و المستوى التعليمي و المهارات الموجودة و المشاركة في القوى العاملة و نسبة الإعالة العمرية و الصحة و خاصة الإعاقة و الأمراض المزمنة
المادية	السكن و المأوى و نظام إمدادات المياه والمرافق الصحية التي تستخدمها الأسر وممتلكات الأسر و البنية التحتية للمواصلات و الاتصالات
الاجتماعية	الروابط و الشبكات الاجتماعية و يتضمن الدعم و الهدايا من الأصدقاء و الأقارب، و القدرة على التأثير و المشاركة في صنع القرار و أدوار الجنسين و الحقوق و الاستحقاقات
المالية	الرواتب و المواشي و التحويلات و القدرة على أخذ قرض و الدعم من صندوق الرعاية الاجتماعية و الأمن الغذائي
الطبيعية	امتلاك الأرض و الأمن الغذائي و الزراعة و الحصول على المصادر المشتركة و هطول الأمطار و الغطاء النباتي و استخدام الأرض و التدهور البيئي

٤-٢-٢-١ رأس المال البشري:

يعد التعليم مؤشراً مهماً لرأس المال البشري ويرتبط عموماً بشكل إيجابي مع الدخل الأعلى. الحق في التعليم المجاني هو حق أساسي في الدستور اليمني، و هناك حشد هائل من الأدلة تربط تأثير التعليم بالحد من العنف، من بين أمور أخرى. تبلغ نسبة الأمية ٣٣,١٪ (٢٣,٧ للذكور و ٤٢ للإناث) . وهناك ١٦,٤ ٪ (١٨ من الذكور و ١٤,٩ من الإناث) الذين يستطيعون القراءة والكتابة، ولكنهم لم يرتادوا التعليم الرسمي أبداً. ويشكل أولئك الذين بلغوا التعليم الأساسي ٢١,١٪ (الذكور ٢٤,٢ و الإناث ١٨,١) . وفي حين أن هذه المستويات ليست متعلقة بشكل مباشر بأحداث العنف الأخيرة إلا أنها تعتبر مصدراً كامناً للهشاشة. تتباين مستويات الالتحاق بشكل كبير بحسب ربع الهرم الأعلى من السكان الذين لديهم دخل أكبر بواقع ٧٧,٥٪ مقارنة بـ ٣٥,١٪ فقط في الربع الأدنى، مما يدل على أنها قضية مساواة. كما تتجلى الفجوة التعليمية بشكل اضح في الالتحاق بحسب النوع الاجتماعي بين الجنسين إذ أن الالتحاق بين الأولاد يبلغ ٦٤,٤٪ و البنات ٤٧,١٪.

فتيات في المدرسة في الريف

اما فى الفئة العمرية ٦ إلى ١٧ سنة: لم يلتحق الا ٣٢,٩٪ بالمدرسة في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ منهم ٢٨,٢٪ ذكور و ٣٧,٦٪ إناث، وعند استطلاع أسباب عدم الالتحاق بالمدرسة في عام ٢٠١٣، تبين أن الأسباب الثلاثة الأكثر شيوعاً هي عدم وجود مدرسة وعدم الاهتمام بالتعليم وعدم توفر المال لدفع تكاليف التعليم. كما كشف التقييم النوعي العديد من القضايا المتعلقة بضيق ذات اليد: إما أن الأسرة لا تستطيع الدفع

لتغطية تكاليف الزي والأدوات المدرسية (من دفاتر وأقلام وغيرها)، أو أن الأطفال يتسربون من المدرسة لكسب العيش والمساهمة في دخل الأسرة. و تتسرب الفتيات بشكل خاص لأنهن غير قادرات على شراء الزي المدرسي – ليس لأن المدرسة تطالب بذلك، ولكن خوفاً من الإحراج. لم تطرح المخاوف الأمنية في المسح الأسري كقضية تحول دون ارتياد الأطفال للمدرسة على الرغم من أنها واحدة من القضايا الرئيسية التي أثيرت في التقييم النوعي فالألغام الأرضية في خنفر (محافظة أبين)، و مستبا (محافظة حجة) تقف حائلاً أمام الأطفال في الذهاب إلى المدارس. و هناك قضية أخرى لم يتم ذكرها في المسح الأسري، ولكنها التقطت في التقييم النوعي و هي التحرش الجنسي من الشباب في الطريق إلى المدرسة، الذي مثل سبب إحجام الفتيات عن الذهاب إلى المدرسة في مستبا (محافظة حجة) والقاهرة (محافظة تعز). التحرش الجنسي قضية حساسة قد لا يتم الإبلاغ عنها من قبل الأسرة. علاوة على ذلك، فإن حساسية المسألة الأمنية والألغام الأرضية المتعلقة بالحوثيين قد تمنع الإبلاغ من قبل الأسر خوفاً من العقاب.

ثمة علاقة مباشرة بين التعليم والمشاركة في القوى العاملة على الرغم من أن المشاركة العامة في القوى العاملة تبلغ الآن حوالي ٢٠,٥٪ في المتوسط إلى أنها قبل عام ٢٠١١ كانت أسوء قليلاً بالنسبة للفقراء و أفضل قليلاً بالنسبة للأفضل حالاً.

يصل معدل انتشار الإعاقة المبلغ عنها بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ١٥ سنة فأكثر إلى ٦,٣. تفصيل الإعاقة حسب الموقع الجغرافي يدل على أن محافظة حجة ب ٧,٦٪ لديها أعلى نسبة إعاقة تليها في تعز ب٦,٥٪،و ٥٪ في عمران و٣,٥٪ في أبين.

باستخدام معايير منظمة الصحة العالمية، يقيس الازدحام أو الاكتظاظ متوسط عدد الأشخاص في كل غرفة نوم، و غالباً ما يؤدي إلى سوء الصحة. تشكل نسبة الأسر التي لديها حالة ازدحام ٥٤٪ من إجمالي العينة. وبالتفصيل حسب المنطقة، يتضح أن الأسر التي تواجه ظروف الازدحام تشكل ٦٥,٤٪ من الأسر الريفية في حين تبلغ ٣٤,٦٪ في المناطق الحضرية. وبحسب الموقع الجغرافي، يبدو أن أبين هي الأسوأ بـ ٦٩,٦٪ تليها حجة بـ ٦٤,٩ ٪، وتعز بـ ٤٩,٥٪ بينما ذُكرت أدنى نسبة اكتظاظ في عمران ب ٤٠,٤ ٪. وبحسب ربع الثروة، فإن الأسر التي تعاني من الاكتظاظ هي الأعلى نسبة في الربع الأدنى، و ينخفض تفشي الظاهرة مع زيادة مستوى الثروة.

٤-٢-٢-٢ رأس المال المادي:

يشير رأس المال المادي إلى خصائص المسكن والمياه والصرف الصحي، ومصدر الوقود والإضاءة، وملكية الأصول. وتشمل خصائص المسكن ملكية المسكن، وجودة وسلامة المبنى، و مصدر الطاقة للإضاءة والطبخ. وتوفر البيانات التالية فكرة عن الوضع العام لرأس المال المادي في المحافظات. سنقوم في وقت لاحق

بتوضيح التغييرات في تيسر الوصول أو ملكية جميع رؤوس الأموال الـ٥ بين المجموعات المختلفة لسبل المعيشة قبل وبعد النزاع.

عموماً، تشكّل الأسر التي تعيش في مبنى دائم ٨٨,٤٪. و بتصنيف النتائج بحسب تقسيمات الثروة، فإن جميع الأسر (٩٨,٤ ٪) من الربع الأثرى من السكان تقريباً يعيشون في مبنى دائم له هيكل دائم، ويبدو أن نسبة الأسر التي لديها مبنى دائم تنخفض في الربع الأفقر. وتم أيضا تحديد تفاصيل عن السقف والجدران، الخ.

في المتوسط، تشكل المنازل المتصلة بشبكة المياه المنقولة بالأنابيب ٣٠,٣٪ من إجمالي المنازل في العينة بينما تحتفظ عمران وحجة بأدنى المعدلات بحوالي ١٥٪. أما فيما يتصل بالصرف الصحي، هناك ١٩,٦٪ من الأسر دون أي مرافق مناسبة. ومستوى محافظة حجة هو الأسوأ كون ٤٢,٩٪ من الأسر تفتقر للصرف الصحي الملائم تتبعها عمران بـ ١٩,٥٪، ثم أبين بـ ١٠,٨٪، وأخيرا تعز بـ ٨,٨٪.

أما الأصول التي تملكها الأسر غالباً و التي تم ذكرها فتشمل مواقد الخشب، ومواقد الكيروسين، والهاتف المحمول، والتلفزيون، والمعاول، وفرن الغاز، والثلاجة، والغسالة وغيرها. و استخدمت المعلومات عن الأصول المادية للأسر لحساب مؤشر ثروة الأسرة كمقياس بديل للثروة عن طريق إجراء تحليل للمكونات الرئيسية (PCA) باستخدام المتغيرات المتعلقة بالثروة لحساب مؤشر الثروة.

٤-٢-٢-٣ رأس المال الاقتصادي و المالي

يشير رأس المال المالي إلى الموارد المالية التي تستخدمها الأسر في سبيل جني سبل العيش ويشمل التدفقات والأرصدة التي يمكن أن تسهم في الاستهلاك والإنتاج. إنه النقد أو الأصول التي تمكّن الأسر من اعتماد استراتيجيات مختلفة لسبل المعيشة من أجل البقاء. تتألف المؤشرات ذات الصلة بهذا القسم كل من الرواتب والتحويلات والحصول على القروض، والدعم من صندوق الرعاية الاجتماعية، والأمن الغذائي، والأصول الإنتاجية، و الماشية.

تعتبر الأجور والمرتبات واحدة من المصادر المالية الرئيسية للأسر. وتشكّل نسبة الأسر التي تتألف مصادرها من العمل بالأجر في غير الزراعة ١٣ ٪ و ٦٪ في والزراعة، و ١٪ في صيد الأسماك. أما الأسر التي لديها أفراد يمتلكون راتب حكومي منتظم فتشكل ١٣٪ في حين أن أولئك الذين لديهم راتب منتظم (عمل غير حكومي) يصلون إلى ٧٪. و بشكل عام، يمتلك أصحاب الماشية حالياً في المتوسط ١,٤٢ من الأبقار (بين ١-١٥) و ٤ من الماعز (بين ١-٧٠) و ٤ من الأغنام (بين ١-٥٠) وجمل واحد (بين ١-٥) وحمار واحد (بين ١-٥). وكان إنتاج و/ أو بيع القات المصدر الرئيسي لدخل ١١٪ من الأسر، و إنتاج و/ أو بيع

المحاصيل الغذائية ٣٪ و إنتاج و/ أو بيع المحاصيل الزراعية الأخرى ٤٪. تتوزع المعدات الإنتاجية للأسر كما هو موضح في شكل ٣.

شكل ٣: توزيع الأسر بناء على ممتلكاتهم الإنتاجية

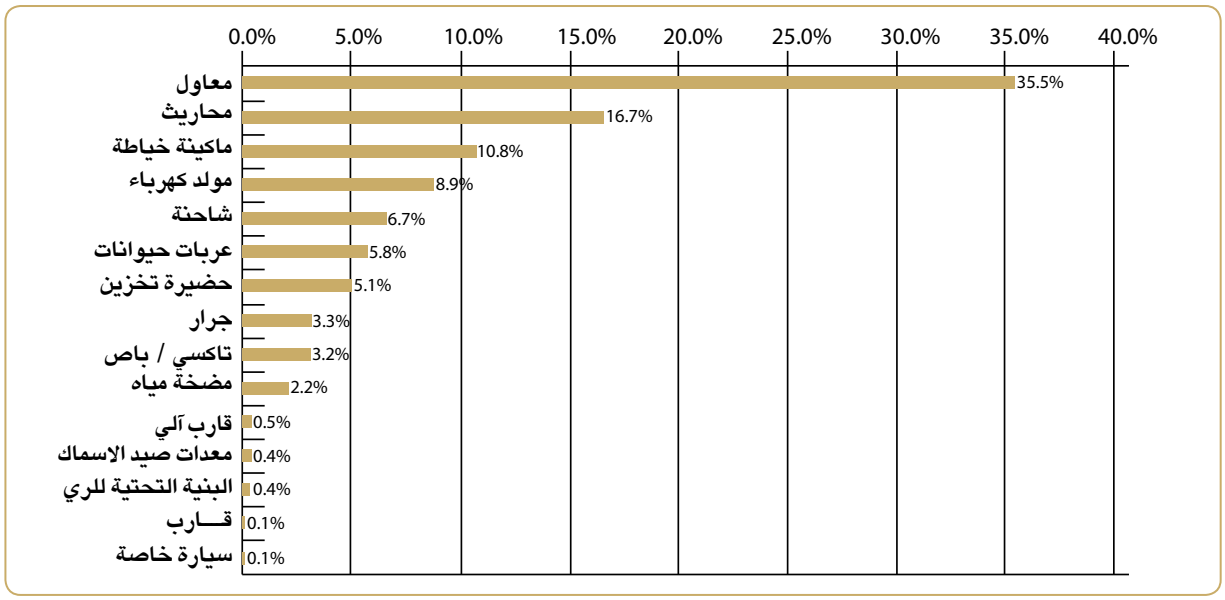

تشكّل الأسر التي ذكرت أنها تتلقى تحويلات على الأقل من أحد المصادر (أحد أفراد الأسرة يعمل في محافظة أخرى، أو قريب يعمل في الخارج أو المعاشات التقاعدية أو صندوق الرعاية الاجتماعية) ٢٥,٦٪، فيما بلغت الأسر التي تحصل على القروض ١٥,٢٪ من إجمالي العينة. و بتقسيم النتائج بحسب ربع الثروة، يبدو أن نسبة الأسر التي تحصل على القروض هي الأعلى في الربع الأفقر (١٩,٠٪)، وهذا يقل تدريجياً لتصل إلى ١١,٢٪ في الربع الأغنى. و يبدو أن هذا له صلة باستخدام القروض في الاستهلاك من أجل البقاء بالنسبة للأفقر بدلا من الاستثمار من قبل الأفضل حالاً. و تشكل الأسر التي أفادت بوجود النقد في متناول اليد ٧٪ من الأسر حيث قال ٥ ٪ منهم إنهم يحتفظون المال في جيوبهم أو في منازلهم في حين ذكر ٢٪ شكل آخر من أشكال الادخار. في أبين، يبدو أن ٢٤٪ من الأسر لديها نقد في متناول اليد. و ذُكرت ودائع البنك في عمران فقط، ولكن بشكل ضئيل (١٪).

٤-٢-٢-٤ رأس المال الطبيعي

وتشمل المؤشرات تحت بند رأس المال الطبيعي حيازة الأراضي، والوصول إلى الموارد الطبيعية المشتركة، و الأمن الغذائي والزراعة والأمطار والغطاء النباتي، واستخدام الأراضي، والتدهور البيئي. تشكّل الأسر

التي يتيسر وصولها إلى الأراضي في المناطق الريفية ٦٨,٦٪ بغض النظر عن نوع الوصول (مالك، مستأجر، أو مزراع)، في حين أن نسبة الأسر التي يتعذر وصولها إلى أي شكل من الأراضي تبلغ ٣١,٩٪ من سكان الريف، وتعد الأسر الريفية التي لا تتوفر لديها إمكانية للحصول على الأراضي ضعيفة. تتوفر لـ ٢٠٪ فقط من الأسر الريفية أرض زراعية خاصة بها، في حين أن ٥٦,٣ ٪ من الأسر تنتمي لفئة المزارعين المستأجرين، و ٢٣,٦٪ لفئة المستأجرين. وبحسب المحافظة، فإن تعز هي الأعلى نسبياً (٢٨,٣٪) من حيث عدد الأسر التي تملك الأرض تليها عمران (٢٠,٣ ٪)، ثم أبين (١٣,٨ ٪)، فحجة (١٠,٩ ٪). ومن حيث الممارسات الزراعية، فقد أفادت أكثر من ثلثي الأسر الزراعية (٦٨,٥٪) بأن أراضيها تعتمد على مياه الأمطار و ٢,٧٪ تعتمد على الري

الحرث التقليدي باستخدام الحمير

وكما تعتمد ٢٨,٨٪ الأسر الزراعية على الأمطار والري معاً. وبشكل عام، فإن متوسط حيازة الأراضي المزروعة هو ٤,٥٩ هكتار. ولكن ذلك يختلف بحسب الربع السكاني فالأفقر يمتلكون في المتوسط ٢,٤٧ هكتار، والفقراء ٢,٥١ هكتار، والأقل فقراً ٤,٠٦ هكتار والأفضل حالاً لديهم ٩,٢٥ هكتار.

تعتمد الأسر التي لا تستخدم الوقود الحديث للطهي على تيسر وصولها إلى الغابات، أو الشجيرات أو المناطق العامة لجمع الحطب للطهي. تظهر النتائج ندرة حقيقية للوقود في أربع محافظات لا سيما في أبين حيث ٩٢,٧ بالمائة من الأسر التي تستخدم الحطب يتعذر وصولها إليه وعمران حيث تبلغ النسبة ٧٦٪ بالمائة. ويتحسن الوضع بشكل طفيف في تعز وحجة مع أن ما يزيد قليلاً عن نصف الأسر (٥٣,٩٪ و ٥٣,١٪) لا تستطيع الحصول على الحطب. أفيد أن الوصول إلى مناطق الرعي آمن بالنسبة لـ ٤٢٪ من

مربي الماشية في حين أن ٥٦,٩٪ أفادوا بعدم قدرتهم على الوصول إلى مناطق الرعي. ولم يتم إدراج الحصول على المياه لأغراض الزراعة في الاستبيان الكمي.

٤-٢-٢-٥ رأس المال الاجتماعي و السياسي

يشير رأس المال الاجتماعي إلى الموارد الاجتماعية التي تعتمد عليها الأسر في السعي وراء نتائج سبل معيشتهم. تم تطوير رأس المال الاجتماعي من خلال الشبكات الاجتماعية والترابط، والعضوية في المجموعات الأكثر رسمية، وعلاقات الثقة والمعاملة بالمثل. خلال التقييم الميداني، تم الكشف عن الأصول الاجتماعية والسياسية المختلفة وتنوعت بين المجتمعات وداخل مختلف المجموعات. وشملت أنواع الأصول الاجتماعية توافر التكافل المشترك والدعم المتبادل، والعلاقات على مستوى الأسرة والمجتمع، وتوافر المنظمات غير الحكومية الداعمة الرسمية وغير الرسمية وهياكل المجتمع، و القدرة على المشاركة في عمليات صنع القرار.

باني يمسك برباط حديد التسليح

التكافل و الدعم المتبادل

من حيث التكافل والدعم المتبادل، تحدثت جميع المجتمعات عن التكافل بين الجيران والأقارب باعتباره رصيداً اجتماعياً كبيرا. وذكرت مبادرات التكافل المجتمعي بأنها غير منظمة وتحدث بشكل رئيسي خلال أحداث معينة، مثل حفلات الزفاف، وجنازات الأقارب أو الأزمات الصحية الكبيرة وتعتمد على الوضع الاجتماعي في المجتمع وتستبعد في معظم الحالات الفئات المهمشة. وباستثناء مستبا (حجة)، ليس هناك الكثيرة من المنظمات الدينية والرعاية الاجتماعية الداعمة للفقراء في حالات مماثلة. و قدمت مبادرات التكافل هذه الغذاء أو المساعدة في حفلات الزفاف، أو المرض، أو الزواج ومعظمها خلال شهر رمضان، ولكنها لا تدعم المخاطر التي تواجه أنشطة سبل المعيشة. ومع ذلك، فإن التسجيل في هذه الجمعيات يشكل التحدي الأكبر بسبب زيادة عدد الفقراء نتيجة للنزاع، وعدم وجود مخططات الاستهداف المناسبة، والانتماء الاجتماعي والديني والسياسي بين هذه المنظمات. وأشار المشاركون في حجة و أبين إلى أنه بعد النزاع ظهرت أنواع جديدة من آليات التكافل هذه لأولئك الذين دعموا الجماعات المسلحة والأيديولوجية مثل الحوثيين في حجة وتنظيم القاعدة و أنصار الشريعة في أبين. وذُكرت مبادرات التكافل من خلال القطاع الخاص بشكل أساسي في منطقة القاهرة (تعز) ولودر (أبين)، فيما أشارت لودر وجزء من منطقة شرعب الروابط القبلية الأقوى و الحماية المتبادلة القبلية بالمقارنة مع القاهرة، وعبس، ومستبا، وخنفر.

العضوية في المجموعات الرسمية و غير الرسمية، و الشبكات و المنظمات غير الحكومية

باستثناء تعز، كان غياب المنظمات غير الحكومية الرسمية وغير الرسمية التي تمثل، و تستقطب الآراء وتقدم الخدمات لمجموعات سبل معيشة محددة، ظاهرة شائعة في جميع المجتمعات (أي جمعيات الشباب والمنظمات غير الحكومية لصغار المزارعين، والمنظمات غير الحكومية لصغار التجار والمنظمات غير الحكومية للمجموعات المهمشة، والمنظمات غير الحكومية للتخفيف من النزاع والمنظمات غير الحكومية لاستقطاب الآراء وحقوق الإنسان، وغيرها). و كانت الأنواع أخرى من المنظمات غير الحكومية الموجودة في لودر وخنفر وعبس وعمران في الأغلب موجهة حصرياً إلى الرعاية أو التنمية المجتمعية ومعظمها نشأ نتيجة للنزاع. وباستثناء مستبا، ظهرت أنواع جديدة من المجموعات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية عقب النزاع في جميع المناطق، بما في ذلك المجموعات الاجتماعية المتصلة من خلال المواقع الاجتماعية على شبكة الإنترنت (أي فيسبوك، الخ) ومبادرات الشباب والمنظمات غير الحكومية الموجهة للنوع الاجتماعي. وفي شرعب، تم إنشاء منظمة غير حكومية للمساعدة في تسهيل عمليات السلام خلال النزاعات بين القبائل في المناطق نفسها. وأشار رجال من القاهرة و شرعب في تعز ولودر في محافظة أبين وعمران أن لديهم روابط مع بعض الأفراد على الصعيد الوطني في مختلف الوزارات.

الأسرة و العلاقات المجتمعية

نتيجة للنزاع أصبحت علاقات الأسرة والمجتمع متوترة، وهذا أدى إلى تفكك رأس المال الاجتماعي واعتماد استراتيجيات مواجهة سلبية، كما سيرد ذكرها لاحقاً. ويمكن توضيح هذا التفكك كما يلي:

- زيادة التوتر على مستوى المجتمعات بسبب انتشار الأفكار السياسية والأيدولوجية المختلفة في جميع المناطق.
- تراجع نفوذ الزعماء التقليديين، وذلك بسبب اشتداد عود بعض الجماعات الناشئة مثل الحوثيين في مستبا (حجة) واللجان الشعبية المجتمعية والجماعات المسلحة في أبين، والجماعات المسلحة المشاركة في عمليات السلب والنهب والمواجهات السياسية في تعز.
- زيادة الانقسام بين المجتمعات (جميعها) ووصمة العار ضد مجموعات معينة لسبل المعيشة (أي التجار الصغار في أبين الذين جاءوا من المحافظات الشمالية والمزارعين في ريدة (عمران)، والذين جاءوا أصلاً من المناطق المجاورة بالرغم من مكوثهم في ريدة لأكثر من ٢٠ عاماً).
- انتشار الأسلحة (جميع المناطق) و الميل إلى نيل أكبر قدر من الحقوق باستخدام السلاح.
- ازدياد جنوح الشباب إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة وجماعات النهب، والجيش للدخل والحماية. وشيوع المواقف السلبية تجاه الحكومة.
- استفادت القاعدة و أنصار الشريعة من الانقسام الاجتماعي والتهميش لبعض المجموعات في لودر وخنفر لتعبئة الشباب من الطبقات الاجتماعية الدنيا ولتوفير فرص لجني الدخل و إحياء مواقف التهميش من قبل المجتمع. وفي عبس ومستبا (حجة)، ذُكر أن الشباب والأطفال من مختلف الفئات المهمشة مستهدفون من قبل الحوثيين والمهربين وتجار المخدرات، والعاملين في مجال الدعارة.

٤-٢-٢-٦ مقارنة قاعدة الأصول الإجمالية لمجموعات سبل المعيشة قبل وبعد النزاع:

تمت مقارنة إجمالي مكونات الاصول ووضع الملكية لدى جميع مجموعات سبل المعيشة الرئيسية بما في ذلك العمال بأجر وصغار التجار والعمال بالراتب. وبشكل عام، كان هناك انكماش كبير في قاعدة الأصول لجميع الفئات، ويتضح هذا في الرسوم البيانية أدناه مع إبراز العمال بالأجر في مستبا (حجة) و القاهرة (تعز)، وصغار التجار في لودر (أبين) وصغار المزارعين في مستبا والصيادين في خنفر (أبين).

شكل بيانى رقم (٤) يوضح العلاقة بين أجور العماله و وضع الملكيه

Figure 4: Wage Laborers assets (Mastaba, Hajja)

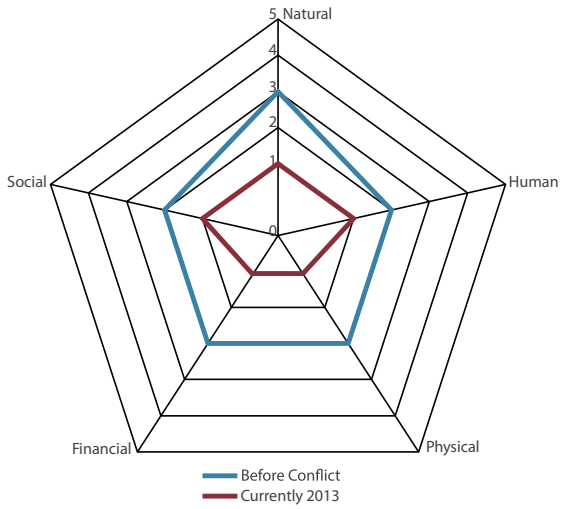

Figure 5: Wage Laborers assets (Al-Qahera, Taiz)

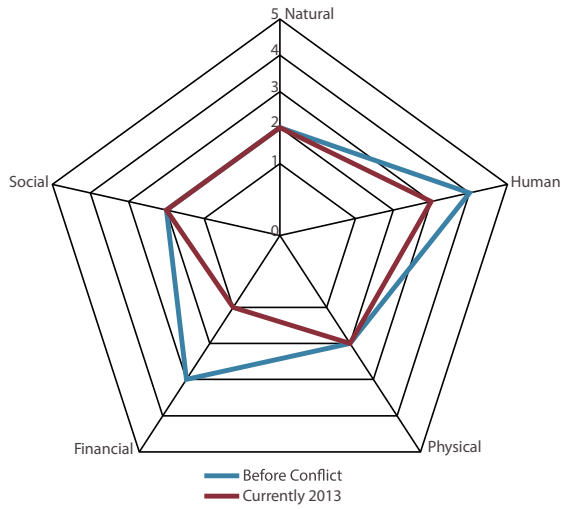

Figure 6: Petty Traders (Lawder, Abyan)

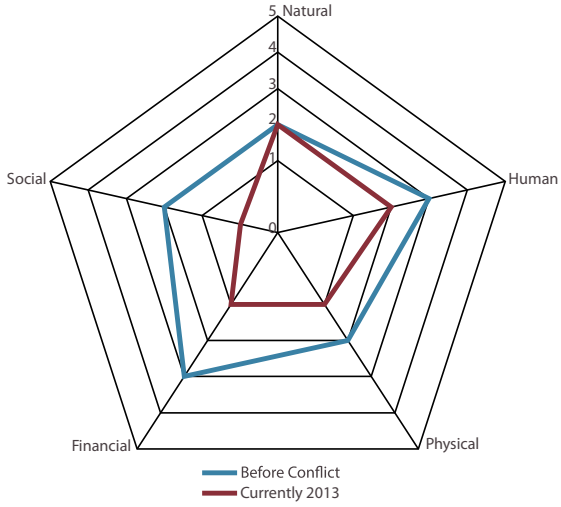

Figure 7: Small Farmers (Mastaba, Hajja)

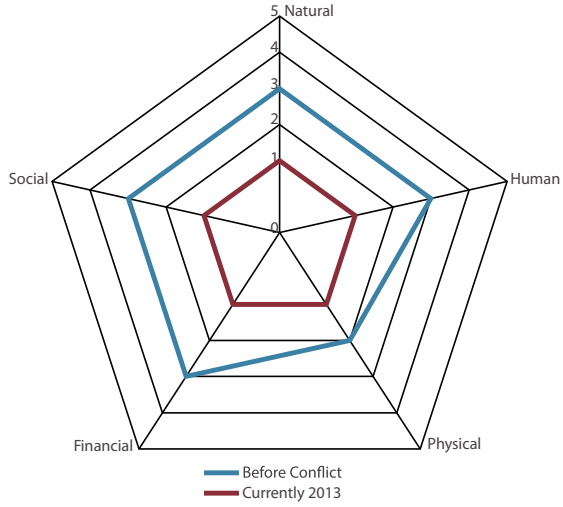

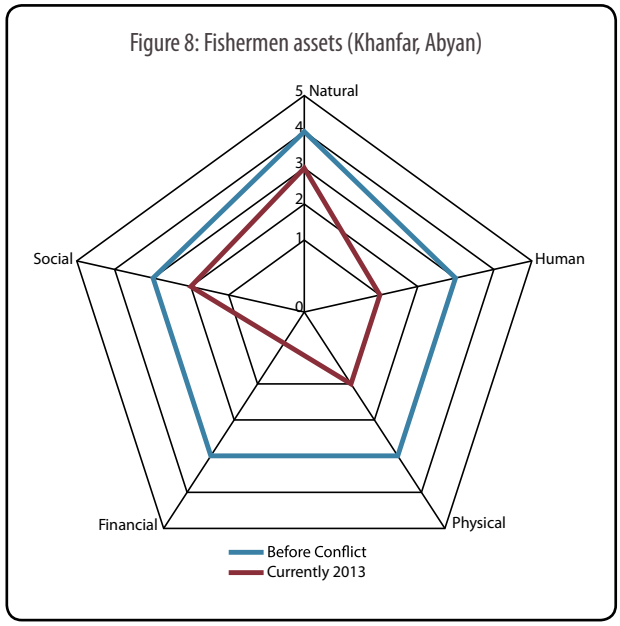

٤-٣ استراتيجيات التأقلم والتكيف:

استخدمت الأسر والمجتمعات استراتيجيات شتى للاستفادة القصوى من مواردها المحدودة وللنجاة من الآثار السلبية للنزاع، غير أن العديد من استراتيجيات التأقلم هذه كان لها أثراً سلبياً وتشمل خفض الاستهلاك سواء في جودة الغذاء أو في عدد الوجبات وبيع بعض الأصول الأسرية الهامة ومنع أطفالهم من الذهاب الى المدارس لغرض العمل وإعالة الأسرة والاستمرار في أنشطة سبل المعيشة حتى في البيئة الخطرة التي لا تتضح فيها أماكن الألغام الأرضية أو يكونون فيها عرضة لإطلاق الرصاص من المسلحين الذين يحتلون المنطقة ناهيك عن الانضمام للجماعات المسلحة وتجار المخدرات والمهربين.

وللتأقلم مع العقبات الصحية ومشاكل السكن، يتحول الناس إلى المعالجين التقليديين وللعيش في المنازل المتضررة التي يتردى فيها الصرف الصحي ويستخدمون أنظمة منزلية للاعتناء بالحامل واثناء الولادة، وتمييع حليب الأطفال الرضع والإحجام عن أخذ التطعيمات في المناطق التي تتقيد فيها الحركة بفعل تواجد الجماعات المسلحة، وكذلك الحصول على الماء من مصادر ملوثة واستخدام مصادر مؤذية كمصدر للطاقة والطبخ من قبيل إشعال الحطب داخل المنازل.

ولقد فرضت التحديات الاجتماعية الاقتصادية العامة عليهم القبول بتزويج الفتيات قسراً وقبل الأوان للرجال المسلحين، والسماح للأطفال بالسفر بصورة غير قانونية للعمل في السعودية وإيقاف أنشطة سبل المعيشة للنساء الريفيات من الفئة الأفقر لتفادي القيود الثقافية والغرامات المفروضة على الرعي في أراضي الغير، والذي يحدث أصلاً بسبب دفعهم خارج أراضيهم أو الانتقال لتفادي أثر المواد الكيميائية الزراعية على

أنشطة تربية النحل. ويبدو أن معدلات الطلاق والعنف الأسري وتدهور الصحة العقلية في ارتفاع مستمر. ويتم منع الفتيات من الذهاب الى المدارس لحمايتهن من التحرش الذي يتعرضن له في الطريق. وقد شرعت العديد من المجتمعات في تشكيل لجان مسلحة أهلية لحمايتهن مما يعرض الشباب للخطر ويفضي إلى مزيد من الصراع العنيف.

يتضح المدى الذي تم فيه تبني استراتيجيات تأقلم من مختلف الجماعات من خلال ما يلي: ٦٤,٤ بالمائة من الأسر الأفقر تناولت وجبات طعام أقل في اليوم مقارنة بـ١٣,٧ من الاسر الأفضل حالاً فيما خفضت ٤٦,٤ بالمائة من الاسر من جودة الغذاء مقارنة بـ٣٦,٤ بالمائة الاسر الأفضل حالاً. كما اعتمدت الزيادة في إنتاج الغذاء المحلي، والتي يمكن اعتبارها واحدة من أكثر استراتيجيات التأقلم إيجابية من قبل ٧ بالمائة من الفقراء و٢,٧ بالمائة فقط من الأفضل حالاً.

وتشمل بعض استراتيجيات التأقلم الأقل أذى وضرراً اقتراض المال بناء على الثقة بدلاً من فرض معدلات فائدة مرتفعة، واستخدام الدراجات النارية للتنقل بدلاً من السيارات واغتنام النقص في المياه كفرصة لبيع الماء وجني المال.

٤-٤ الاستحقاقات:

و تشير إلى مجموعة السلع والخدمات العامة التي تقدم عادة من قبل الدولة أو الهيئات المدعومة في الدولة وكذلك الحقوق التي يحق للمواطنين التمتع بها وتتحمل الدولة الالتزام بها.

وبينما لم تصمم عمليات المسح لقياس هذا الجانب بشكل مباشر، فقد بات من الواضح في كلا المسحين الميدانيين أن قدرة الدولة على تقديم أي أو كل من ذلك قد انخفضت منذ عام ٢٠١١. وتنطوى السلع و الخدمات العامة على أمن الأشخاص والممتلكات والبنية التحتية العامة مثل الطرق والكهرباء والاتصالات والخدمات الصحية والتعليمية. وتشمل الحقوق منظومة كاملة من حقوق الإنسان: المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات اللاحقة والتي وقعت عليها اليمن.

٤-٥ القضايا المؤسسية والسياسة:

لكي يتمكن السكان من الحصول على سبل عيش كافية وآمنة ومستدامة، فإنهم بحاجة إلى التمكين في الإطار المؤسسي والسياسات. و تشير المؤسسات هنا إلى القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم ما يمكن أن يفعله أو لا يفعله السكان لتحسين سبل معيشتهم وكذلك المنظمات التي يمكن أن تساعد أو تعيق

ذلك. وتعد السياسات العامة هي التوجهات والتوجيهات والبرامج الخاصة التي وضعت إما على المستوى الوطني أو المحلي للحصول على الأنشطة المرغوب فيها لتنفيذها.

وبشكل عام وجدنا أن الإطار المؤسسي والسياسات ضعيفين للغاية فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة وسيادة القانون، وحقوق الملكية، وحقوق العمل وحقوق العمل التجاري وخاصة بالنسبة للشركات المتناهية في الصغر والصغيرة والمتوسطة .

وكانت المؤسسات الأبرز على مستوى المناطق هي المجالس المحلية مع المكاتب الحكومية التنفيذية المعنية (بما في ذلك الأمن والصحة والبلدية والتعليم والمياه والكهرباء وصندوق الرعاية الاجتماعية، والتمويل، والتجار، والضرائب، والسلطات الأراضي والزراعة/ الثروة السمكية والخدمة المدنية والتوظيف، الخ). وتختلف التصورات حول المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية من مجتمع إلى آخر. وباستثناء مستبا، حيث يُنظر إلى المجلس والمكاتب المحلية بأنها غير فعالة على الإطلاق، وذكرت جميع المناطق الأخرى أن السلطات المحلية لا تزال ضعيفة. و تحدث السكان في منطقة القاهرة عن أن الضعف والفساد في المجالس المحلية يمثلان صفة لنظام الحكم بأكمله في البلاد. وقد أكد المشاركون من مختلف المجتمعات الفقيرة ومجموعات سبل المعيشة أن كل هذه المؤسسات غير قادرة على الاستجابة للاهتمامات ذات الأولوية الخاصة بهم مثل انعدام الأمن وسوء الأحوال المعيشية وضعف فرص الحصول على المياه والخدمات الصحية السيئة، و انقطاع الكهرباء، وزيادة أسعار المواد الغذائية والسلع، والبطالة، وضعف فرص الحصول على التمويل للبدء بالأعمال التجارية وخدمات التعليم للفقراء، الخ). وكان عدد قليل من المشاركين في أبين وتعز أقل انتقاداً للهيئات المحلية وقالوا بأن النظام الوطني والحكم وتمويل الخدمات الأساسية والسياسات الوطنية غير المراعية للفقراء والنوع الاجتماعي كلها تعمل على الحد من قدرة السلطات المحلية والمكاتب التنفيذية.

٥. الخلاصة والتوصيات

أطفال يلعبون في موقع بناء

لقد خلّفت الصراعات وكذا مصادر الصدمات والتوتر غير المرتبطة بالنزاع منذ العام ٢٠١١، بسبب الهشاشة الكامنة وأحداث الثورة والمواجهات مع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، سبل معيشة غالبية السكان في المحافظات الأربع المتأثرة بالنزاع التي شملها المسح وضع ضعيف ومتزعزع، ولذلك تقلّصت كافة جوانب قاعدة الأصول (البشرية والاجتماعية والسياسية والطبيعية والمادية والاقتصادية)، وباتت خيارات أنشطة سبل المعيشة سواء كعمل أو تجارة صغيرة وقليلة العدد. وتعدّ استراتيجيات التأقلم التي يجري اعتمادها من أجل البقاء غير مستدامة على نطاق واسع بل وفي العديد من الحالات ضارة، كما أن الإطار المؤسسي والسياسات المكرسة لدعم سبل معيشة السكان لا تكاد تُرى، والنتيجة هي أن أصبح السكان في هذه المحافظات ولا سيما الفقراء والأشد فقراً رهن دائرة متكررة ومفرغة تجرّهم إلى الأسفل. وقد زادت الصدمات والتوتر الناشئة عن الصراع وغير الصراع من فقر وهشاشة هؤلاء فيما تتسببت هذه الظروف بدورها في إذكاء النزاع ودوافع ومحركات الفقر والهشاشة.

وتؤكد نتائج التقييم أن غالبية الأسر تأثرت بالنزاعات بشكل أو بآخر، وحتى الأسر الأفضل حالاً لم تكن بمنأى عن الصدمات والضغوط. ومن بين الأسر المتأثرة أشار ٦٧٪ بالمائة منهم إلى تأثير هائل لنزاعات العام ٢٠١١. وبينما كان النزاع مصدراً رئيسياً للهشاشة، اقترنت تأثيراته بمصادر أخرى غير متعلقة بالنزاع للصدمات بما فيها القيود على الهجرة وعبور الحدود إلى السعودية والجفاف والسيول وتفشي الأمراض المنقولة عبر الحيوانات والصدمات الموسمية. ولقد عطلت النزاعات سبل المعيشة أساساً من خلال ارتفاع مستويات عدم الأمن والحواجز والتقطع وارتفاع أسعار الموارد الإنتاجية وغلق الأسواق. كما كان لفقدان أو تعذر الوصول إلى الموارد الإنتاجية وضياع الماشية وتدمير أو تلف معدات الإنتاج والبسط على الأراضي والمزارع أثر مماثل. ومن ناحية أخرى، أسهم انعدام متطلبات سبل المعيشة مثل العمل والتعليم والمياه والأرض بشكل كبير في تصاعد النزاعات، فعلى سبيل المثال فإن الشباب الذين لم ينالوا قسطاً وافراً من التعليم أكثر عرضة للتجنيد في المجاميع المسلحة ويقدر بأن الصراع على الأرض والمياه معاً يشكل حوالي ٧٥ إلى ٨٠ بالمائة من كل الصراعات في اليمن. وعليه فإن هناك دوامة معقدة من الديناميكيات المرتبطة بالصراع وسبل المعيشة.

ولقد أُجبر الناس بشكل عام والفئة الأفقر منهم على وجه الخصوص، على تبني طيف متعدد من استراتيجيات التأقلم، وبالتالي فأن الكثير منها ينطوي على عواقب ضارة وطويلة المدى، وتشمل هذه الاستراتيجيات خفض عدد الوجبات وعدم الالتفات الى جودة الغذاء، وبيع الأصول الأسرية بفعل الفاقة واقتراض المال لشراء الدواء والغذاء ودفع الإيجار والتحول إلى التردد على المعالجين التقليديين والولادة المنزلية وتمييع مسحوق حليب الأطفال لتغذية الرضع والعيش في مساكن متضررة تتردى فيها خدمات الصرف الصحي والانضمام للجماعات المسلحة والمهربين وتجار المخدرات وإجبار الفتيات على الزواج المبكر وتسرب الأطفال من المدارس لجني الدخل أو تفادي التحرش. وبشكل عام يبدو من الواضح أن:

- النزاع أحدث عواقب ضارة على سبل عيش السكان ككل، مع وجود التداعيات المهددة للحياة على الفئة الأفقر في كل المناطق. ولعله من الحتمي والملحّ القول بأنه لكسر هذه الحلقة المفرغة لابد ان يلتزم كافة أصحاب المصلحة بحل ودرء النزاعات ودعم الطرق غير العنيفة لبناء المجتمعات.
- استعادة وتنمية سبل معيشة الناس تتطلب نهجاً شاملاً يتعاطى مع مختلف العناصر على الصعيد الفردي والأسري وكيفية ارتباطها مع المناخ الاقتصادي الأوسع في السياق المحلي والإقليمي والوطني والدولي.
- بناء المرونة في سبل المعيشة والاقتصاد ككل أمران يتطلبان جهوداً مستدامة لبناء السلام وكذلك بيئة سياسية مستقرة ومواتية وسياسات وبرامج تنمية اقتصادية شاملة وتعزيز لاستثمارات القطاع الخاص التي تولد فرص العمل الكريم، وكذلك قضاء محايد وكفء يرتكز على سلطة القانون وإجراءات للضمان الاجتماعي وتدخلات فاعلة للحكومة تدعم كل ما سبق.

إذاً الأسئلة التي تطرح نفسها تتمثل في التالي: ما الذي يتعين عمله، والأهم ما الذي يمكن عمله في هذا الوضع المزري؟ كيف يمكن ترتيب الأنشطة من حيث الأولوية والأقدمية فيما يتعلق بالموارد والقدرات وأيها يحتاج لتعبئة مكثفة وإعادة بناء؟

وتُعرض التوصيات هنا في مجموعتين: الأولى تورد الاستجابات المطلوبة الفورية وقصيرة المدى والثانية تقدم نهجاً برامجياً.

تشتمل العمليات الفورية وقصيرة المدى المطلوبة بشكل عاجل على إجراءات لدعم المجموعات الأشد هشاشة التي أجبرت على اتخاذ استراتيجيات تأقلم ضارة ومؤذية، وتضم هذه المجموعات النازحين والعائدين والأسر التي لا عائل لها والأسر التي أحد أفرادها مصاب بإعاقة أو مشاكل في الصحة العقلية بسبب النزاع، والنساء والأطفال الذين يعيشون في المديريات التي تحاصرها قوات الحوثي وضحايا التحرش أو التمييز والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الموبوءة بمخلفات الحرب من المتفجرات والأسر التي أطفالها مصابون بسوء التغذية والاشخاص الذين حيل بينهم وبين الوصول للمياه والخدمات الصحية. ولتعزيز التركيز على الفئات الأكثر هشاشة، يجب تبني منظومة من السياسات يتم فرضها وإيصالها للمجتمعات بوضوح، وتشمل هذه السياسات: اتخاذ الحكومة إجراءات لحماية حياة الناس وسبل عيشهم عندما تنخرط القوات الحكومية في مواجهة مع المجموعات المسلحة في منطقة معينة، والسيطرة على السلاح والوصول المتساوي لنظام العدالة بغض النظر عن الانتماءات السياسية والقبيلة والطبقية الاجتماعية أو المنصب الحكومي، إضافة الى التعويض وتقديم الملاجئ للنازحين أو العائدين وغيرها.

وفي الوقت ذاته، توجد حاجة ملحّة لان تواجه برامج التنمية بشكل شامل وممنهج تحديات بناء مرونة المجتمعات وكسر حلقة النزاع المفرغة، والهشاشة والفقر.

وهذا يتطلب تدخلات على كافة المستويات: على مستوى الأسرة والمجتمع والمديرية والمحافظة والمستوى الوطني. كما سيتطلب أيضاً تحسين الحوكمة الرسمية وغير الرسمية، وكذا الشراكات الاستراتيجية التي تشمل الحكومة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمانحين والقطاع الخاص والمجموعات المجتمعية. وستكون عملية التعبئة لإعادة تنظيم الموارد الموجودة المحتملة حاسمة.

ويمكن تنظيم عملية التقدم إلى الأمام على النحو التالي:

١- جمع كافة أصحاب المصلحة الرئيسيين أو الجهات الفاعلة في ورشة عمل للتصميم والتخطيط تناقش ما يلي:

- اختيار مجالات رئيسية في كل من المحافظات الأربع الخاضعة للتقييم، وممثل لمجال سبل المعيشة

الرئيسي للبدء في منهجيات بحسب المجال لبناء المرونة.

- تحديد أو تشكيل مجموعات مساعدة ذاتية محلية وأجهزة تمثيلية للمجتمع من أجل القيادة المحلية للعملية.
- تطبيق نهج برنامج سبل المعيشة المستدامة، الذي يرتكز على الأصول المحلية والاستراتيجيات الإيجابية، والذي على ضوءه يمكن الخروج برؤية محلية للمرونة وسبل المعيشة المستدامة، والتركيز على هذه الأنشطة التي ستتولى تنفيذها المجتمعات بمفردها، والتي يمكن دعمها من خلال مساهمات الشركاء الخارجيين بمن فيهم الحكومة والأمم المتحدة (بشقيها الإنساني والتنموي) والمنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليين. وإضافة لتحركات سبل المعيشة المحلية، ينبغي التعاطي كذلك مع قضايا خفض/ حل النزاعات والسياسة والحوكمة والاستثمار والتكنولوجيا، ويمكن الاستناد إلى «دليل الأمم المتحدة الخاص بسبل المعيشة والتعافي الاقتصادي في أوضاع الأزمات» وكافة الموارد الأخرى المتوفرة. وسيتم عقد لقاءات أولية مع مجموعات من «الشركاء الخارجيين» لمناقشة المساهمات المحتملة وكيفية البناء على المبادرات الحالية وطبيعة التحركات الإضافية المطلوب اتخاذها. على سبيل المثال، يمكن أن تركز كافة تدخلات برامج الأمم المتحدة مشاريعها الفردية على مناطق جغرافية مختارة.
- إعداد وثيقة المشروع والميزانيات وخطط العمل (القصيرة والطويلة المدى) وبروتوكول الرقابة والتقييم باستخدام التقييم التنموي وإنشاء الترتيبات الإدارية.

٢- إجراء دراسات خط الأساس في المحافظات المتضررة بالنزاع لتأسيس قاعدة بالبراهين والأدلة من أجل مبادرات بناء المرونة اللاحقة، ويكتسب هذا أهمية خاصة في المحافظات المجاورة من أجل الحيلولة دون تكرار حدوث النزاع أو تسلله ونفاذه إليها والعودة إلى المناطق التي بدأ فيها بناء المرونة.